الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون
الجلسة العامة ١٦
الخميس ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/64/482)

الرئيس: ما لم يقدم اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر ألا تناقش تقرير اللجنة الخامسة المعروض عليها؟

تقرر ذلك.

الرئيس: ستقتصر البيانات بالتالي على تعليلات التصويت. وإن مواقف الوفود في ما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة تم توضيحها في اللجنة وستسجل في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة. وأذكّر الوفود كذلك بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، تقتصر تعليلات التصويت على عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ في البت في التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار المعنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق“ بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٢/٦٤).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس: بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٦ من جدول الأعمال.

البندان ٧٣ و ٧٤ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام (A/64/206)

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام (A/64/205)

الرئيس: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي الرابع عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؟

تقرر ذلك.

الرئيس: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي السادس عشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس: أعطي الكلمة للسيد دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد بايرون (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا أن أخاطب أعضاء الجمعية العامة اليوم.

وأتقدم بخالص التهانئ لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية وأتمنى لكم ولاية ناجحة وفعالة.

شهد عام ٢٠٠٩ ذكرى حزينة. فقبل ١٥ عاما، بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ١٩٩٤، ارتكبت أعمال إبادة جماعية في رواندا، قتل فيها ٨٠٠ ٠٠٠ أو أكثر من البشر؛ وتعرض كثيرون غيرهم لبتر الأطراف والاغتصاب والتعذيب. وبعد ذلك بـ ١٥ عاما، لا تزال الجهود مستمرة على كل المستويات، في رواندا وخارجها، لمواجهة هذا الماضي والتعامل معه ولمنع حدوث فظائع مماثلة مرة أخرى في أي مكان في العالم. المحاكم والمحاكم الخاصة، على المستويين الوطني والدولي، ليست سوى أداة واحدة من بين أدوات كثيرة مطلوبة لهذه الجهود، ولكنها أساسية لهدف تحقيق العدالة للضحايا.

وشهد هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة عشرة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي أُسست بقرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤). وقد أعطى القرار المحكمة، وهي محكمة من أجل العدالة، ولاية فريدة، لم تقتصر على إجراء المحاكمات فحسب، وإنما تضمنت أيضا المساعدة في استعادة وصون السلم والإسهام ”في عملية المصالحة الوطنية“ (قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، الفقرة السابعة من الديباجة) – وهي هدف سياسي طموح.

وبالنظر إلى ما كانت عليه العدالة الجنائية الدولية قبل ١٥ سنة، فإنني لا أبالغ إذا وصفت إنجازات المحكمة بمعْلم تاريخي – سواء في القانون الدولي أو في المساعي الدولية لإقامة العدل على نطاق أوسع.

إن تقرير المحكمة السنوي الرابع عشر، الذي يغطي أنشطتها من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والذي أتشرف اليوم بتقديمه، يدل على استمرار العمل المكثف في المحكمة. وتُبذَل قصارى الجهود لإنجاز

المحاكمات الابتدائية بأقصى حد ممكن عام ٢٠١٠، بدون المساس بالمعايير الصارمة لحقوق المتهمين في محاكمة عادلة.

وحاليا توجد سبع محاكمات تشمل ١٠ متهمين في مرحلة تقديم الأدلة. وستُنجَز أربع منها هذا العام. وستبدأ محاكمتان أخريان قريبا. وشمل نشاط المحاكمات المكثف هذا إصدار أكثر من ٨٠٠ من القرارات والأوامر الكتابية والشفهية.

واقترانا بذلك، تُركَز الدوائر الابتدائية على إصدار الأحكام. ومنذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أصدرت أحكاما نهائية في سبع قضايا تشمل ١١ متهما. وبحلول نهاية العام، ستصدر أربعة أحكام أخرى.

وفي عام ٢٠١٠، نتوقع إصدار الأحكام في جميع المحاكمات الابتدائية الجارية حاليا تقريبا – أي في ١٤ محاكمة لـ ٢٤ متهما. وقد يتم تجاوز المدة المحددة للإنجاز، أساسا، في محاكمة كاريميرا وآخرين، التي أُجّلت بسبب الحالة الصحية السيئة لأحد المتهمين.

وبينما تبذل المحكمة قصارى جهدها للتعامل بفعالية مع عبء العمل الهائل هذا، غادر المحكمة في نهاية العام الماضي ثلاثة قضاة من فيجي والأرجنتين والجمهورية التشيكية. وانضم إلينا منذئذ ثلاثة قضاة مخصصين من جمهورية تنزانيا المتحدة ومدغشقر وتركيا، فضلا عن قاض دائم جديد من الاتحاد الروسي، وكُلفوا بعدد من القضايا. وتم تمديد ولاياتهم حتى نهاية عام ٢٠١٠.

ويبت القضاة في العديد من القضايا في آن واحد. والكثيرون منهم يستمعون إلى الأدلة في إحدى القضايا بينما يعملون على إعداد الأحكام في قضايا أخرى. ويضطلع القضاة بهذه المهمة المنطوية على التحدي بالتزام تام، مستفيدين من الدعم الأساسي لموظفين قانونيين وإداريين متفانين. وبالنسبة للمحكمة واستراتيجيتها للإنجاز، لا بد من كفالة قيام جميع القضاة بمهامهم الحالية.

ويضطلع القضاة المخصصون الأحد عشر والقضاة الدائمون السبعة في الدوائر الابتدائية بقدر مماثل من عبء العمل والمسؤولية. وبالتالي، فإن أوجه الاختلاف التي لا تزال قائمة من حيث شروط الخدمة، لا سيما استحقاقهم الحصول على معاش تقاعدي بعد العديد من سنوات الخدمة، تشكل مصدر قلق بالغ. وآمل صادقا أن تتناول الجمعية هذه المسألة في قرار في أقرب وقت ممكن.

إن دوائر المحكمتين تواصل جهودها لتحسين الإدارة القضائية للمحاكمات، غير أنها تدرك دوما أن الحدود القصوى لجميع الجهود الإدارية يجب أن تكون، بل هي فعلا، كفالة حقوق المتهمين في محاكمة عادلة.

ومن ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ حتى الآن، أصدرت دائرة الاستئناف لدى المحكمة، التي تتشاطرها مع محكمة يوغوسلافيا السابقة، حكمين وأكثر من ٣٠ قرارا تمهيديا وغير ذلك من القرارات، بما في ذلك ثلاثة قرارات أكدت رفض طلبات للإحالة إلى ولايات قضائية وطنية. وحاليا، توجد ثماني قضايا قيد الاستئناف، ويُتوقَّع رفع المزيد من دعاوى الاستئناف في معظم، إن لم يكن كل، القضايا المعروضة حاليا على الدائرة الابتدائية. ولكي يتسنى لدائرة الاستئناف التعامل مع هذا العبء الهائل من العمل، فإن قرار مجلس الأمن ١٨٧٨ (٢٠٠٩)، الذي اتُخذ في تموز/يوليه الماضي، يكتسي بالتالي أهمية بالغة. فقد أذن بتوسيع نطاق لدائرة الاستئناف خلال السنوات القادمة بزيادة ٨ قضاة إضافيين.

كما انطوى النشاط المكثف للغاية في الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف على عبء عمل كبير بصورة

خاصة للمدعي العام حسن جالو ورئيس قلم المحكمة أداما دييغ ومكتبيهما.

ويركز مكتب المدعي العام على تأمين إلقاء القبض على بقية الفارين. وحتى اليوم، لا يزال ١١ من الفارين طلقاء. ويسعدني أن أبلغكم بالنجاح في إلقاء القبض على مُتَّهَمَيْن من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وإحالتهما على المحكمة في أروشا في الأسابيع الأخيرة. وقد مثُل غريغوار نداهيمانا لأول مرة أمام أحد قضاة المحكمة في الأسبوع الماضي، وأنكَر جميع التهم الموجهة إليه. أما إيدلفونس نيزييمانا، الذي أُلقي عليه القبض يوم الاثنين الماضي، فسيمثُل لأول مرة أمام القاضي في الأسبوع المقبل. وهو من بين الفارين الأربعة الذين يعتبرون من كبار رجال الدولة المسؤولين عن الإبادة الجماعية، والذين سيُقدَّمون إلى المحاكمة أمام المحكمة. وبالنسبة للثمانية الآخرين، فإن المدعي العام جالو ورئيس قلم المحكمة دييغ يواصلان العمل مع السلطات الوطنية بغية كفالة استيفاء الشروط اللازمة لإحالة قضيتيهما إلى ولايات قضائية وطنية.

تتذكر الجمعية أن قضيتين أحيلتا من المحكمة إلى فرنسا عام ٢٠٠٧، بينما رفضت الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف طلبات سابقة للإحالة إلى رواندا بسبب شواغل بشأن عدالة المحاكمة. ويَنْصَبُّ تركيز المحكمة الآن، بدعم من العديد من الدول الأعضاء، على تلقي الدعم الفني للتمكن من إحالة الطلبات المتجددة للإحالة إلى البلد الذي اقترفت فيه الجرائم الشنيعة المزعومة.

كما يستجيب مكتب المدعي العام لعدد متزايد من طلبات التعاون التي تقدمها السلطات الوطنية التي تجري تحقيقات في قضايا متعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والتي تريد الوصول، بصورة خاصة، إلى المحفوظات الشاملة في مكتبه.

ويقوم مكتب رئيس قلم المحكمة بتنسيق جميع المسائل المتعلقة بالتعاون القضائي وغيره من أشكال التعاون بين المحكمة والدول الأعضاء. وتعلم الجمعية، أن المحكمة تعتمد على دعم الدولة وتعاونها، ولا يقتصر ذلك على الصعيد المالي فحسب. وأكتفي بالإشارة إلى اعتقال ونقل متهمين من ٢٦ بلدا، في أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، إلى المحكمة. وقد أبرمت سبعة بلدان اتفاقات مع المحكمة تسمح للمدانين بقضاء عقوباتهم في سجونها.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أصْدَرت قرارات بإحالة ١٨ مُدانا إلى مالي وبنن لتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم. ولا يزال شخصان بُرئت ساحتهما في أروشا في الوقت الراهن بينما يواصل رئيس قلم المحكمة جهوده لإيجاد بلد لترحيلهما إليه. وأدعو الدول الأعضاء مرة أخرى إلى توفير الدعم لإيجاد حلول مستدامة لهذه المسألة، على غرار ما تم في قضايا سابقة.

وفي مرحلة ما قبل إغلاق المحكمة، بدأت عملية تقليص حجمها. وفي نهاية أيلول/سبتمبر، لم تمدد عقود أكثر من ٥٠ موظفا في الأقسام التي لم تعد تعتبر الخدمات فيها أساسية. وفي الوقت ذاته، من الحاسم أن نكفل مستوى كافيا من الموظفين الأكفاء وذوي التجربة للقيام بالنشاطين الرئيسيين للمحكمة – أي سير المحاكم وإعداد الأحكام. ونواجه معدلا مرتفعا لعمليات المغادرة تحسبا للإغلاق المقبل. وهكذا، لن نبالغ مهما حاولنا في أهمية قرار الجمعية ٢٥٦/٦٣، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي شجع تمديد العقود ”بما يتماشى مع الجداول الزمنية السائدة ذات الصلة بالمحاكمات، وذلك لإزالة عدم اليقين فيما يتعلق بالتوظيف في المستقبل“ (القرار RES/63/256، الفقرة ٥). فقد شكل أحد المبادئ التوجيهية الهامة لتوفير أمن العقود للموظفين وتيسير الإبقاء عليهم.

وبينما نعمل على بلوغ مرامي استراتيجيتنا للإنجاز، فإننا نستعد أيضا لإغلاق محكمتنا. وإغلاق محكمة دولية يعني الإبحار في مياه غير مطروقة. وقد دأبنا على العمل بشكل مكثف مع مقر الأمم المتحدة – لا سيما مكتب الشؤون القانونية – والدول الأعضاء في مجلس الأمن، للمناقشة والإسهام في صياغة تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن بشأن الآلية المعنية بالمسائل المتبقية التي ستتولى الاضطلاع بالمهام التي ستبقى بعد إغلاق المحكمة. ويمكن أن تشمل تلك المهام محاكمات بقية الفارين، إذا تم إلقاء القبض عليهم، وكذلك الإشراف على إصدار الأوامر لحماية الشهود، وتنفيذ الأحكام، والأهم من ذلك، إدارة المحفوظات الهائلة للمحكمة.

بيد أنها سيتعين علينا، علاوة على إنشاء الهيكل الذي سيَخْلُف المحكمة في إنجاز مهامها الملموسة، أن ننظر وأن نواصل التفكير فيما هو أهم من الإنجازات القانونية. فأي إرث ستتركه المحكمة للضحايا، ولمنطقة البحيرات الكبرى، وللمجتمع الدولي؟

ويجب أن يكون الجواب توخي الاستمرارية والشمولية في مكافحة إفلات مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في رواندا عام ١٩٩٤ من العقاب. فقد أُنشئت المحكمة من لدن مجلس الأمن لمقاضاة الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن ارتكاب الإبادة الجماعية. وإن المسؤولون من الرتب الأدنى، يجب أن تتعامل معهم الولايات القضائية الوطنية في رواندا والبلدان الثالثة التي لا يزال الأشخاص المشتبه بارتكابهم الإبادة الجماعية يقيمون فيها.

ويجب ألا يوجّه إغلاق المحكمة إشارة خاطئة إلى الأشخاص العديدين المشتبه بارتكابهم أسوأ الجرائم والذين لا يزالون طلقاء، بأنهم يمكنهم أن يتنفسوا الصعداء الآن. على العكس من ذلك، ينبغي للولايات القضائية الوطنية أن تكفل ألا يحصل المشتبه بارتكابهم الإبادة الجماعية على أي ملاذ. والمحكمة على استعداد لمساعدة الولايات القضائية الوطنية في جهودها لكفالة أن الإفلات من العقاب لن يسود. وهكذا، تواصل المحكمة العمل بشأن بناء القدرات، لا سيما من خلال فتح مراكز إعلامية، والقيام بأنشطة التدريب والتوعية في رواندا، ولكن أيضا، وعلى سبيل المثال، من خلال عقد مؤتمرات مع سلطات الادعاء العام الوطنية وغيرها من المدعين العامين المعنيين بالجرائم الدولية من جميع أنحاء العالم.

أشكر أعضاء الجمعية على دعمهم للمحكمة على مدى الـ ١٥ سنة الماضية. وقد قدمنا مؤخرا طلب ميزانيتها لفترة السنتين المقبلة، ٢٠١٠-٢٠١١، وأهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعمه لجهودنا لكي ننجز ولايتنا بتزويدنا بالأموال اللازمة. كما ألتمس مساندتنا في جهودنا لكفالة المساواة بين جميع قضاتنا من حيث شروط الخدمة.

ولأعضاء الجمعية أقول: ”لقد وجدنا في حكوماتكم أنصارا أوفياء وأهلاً للثقة حتى في الأوقات الصعبة. ولن نكل من بذل جهودنا لكي نستحق ثقتكم ودعمكم، لأن لدعمكم وجهودنا هدف واحد: كفالة رفض مجتمع دولي قائم على سيادة القانون لإفلات مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من العقاب“.

لقد شكلت المحكمتان المخصصتان لرواندا ويوغوسلافيا السابقة نقطة البداية في تطور مثير للعدالة الجنائية الدولية خلال الـ ١٥ سنة الماضية، تلتهما المحكمة الخاصة لسيراليون، والدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا، والمحكمة الخاصة للبنان، والمحكمة الجنائية الدولية الدائمة. وفي الوقت ذاته، يزداد عدد البلدان التي غيرت أو سنَّت قوانين وطنية للسماح لمدَّعين عامين وقضاة متفانين في

ولاياتهما القضائية بتقديم مقترفي الجرائم الشنيعة إلى العدالة، حتى إن كانوا رؤساء وزراء سابقين، أو قادة عسكريين أو دينيين، أو رجال أعمال أثرياء.

فلنواصل العمل معا، على الصعيدين الوطني والدولي، لكي نجعل هدف إنهاء الإفلات من العقاب على ارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية واقعاً يتأكد عاماً بعد عام بقدر أكبر.

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، السيد دنيس بايرون.

وأعطي الكلمة الآن للسيد باتريك روبنسن، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد روبنسن (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أغتنم الفرصة، سيدي الرئيس، لأهنئكم على انتخابكم للمنصب السامي الذي تتولونه الآن في الجمعية ولأتمنى لكم كامل التوفيق.

يشرفني أن أمثل اليوم أمام الجمعية العامة، بصفتي رئيس محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وأن أقدم إلى الجمعية العامة التقرير السنوي السادس عشر للمحكمة.

إنه لمن دواعي فخري أن أتكلم باسم مؤسسة كان لها تأثير غير مسبوق على تطوير القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية. وقد أثبتت المحكمة خلال ١٦ عاما تقريبا من عملها، أن العدالة الدولية يمكن أن تتحقق، ومهدت السبيل لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب. وما كان لإنجازات المحكمة أن تتحقق لولا دعم أعضاء الجمعية العامة، وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناني لهم على الدعم الذي قدموه للمحكمة، الدعم الذي يظل ضروريا لإنجاز عملنا.

ويظل التزام المحكمة باستراتيجيتها للإنجاز راسخا، وتهدف كل جهودنا إلى إنهاء عمل المحكمة في أسرع وقت ممكن وفقا لولايتنا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير صدرت ثلاثة أحكام في مرحلة الاستئناف، ليرتفع بذلك عدد قضايا الاستئناف التي استكملت إلى ٨٦ قضية. وعلاوة على ذلك، صدرت ثلاثة أحكام ليصل عدد المحاكمات التي نُظر فيها إلى ٥٠ محاكمة. وفي وقت ذروة عملنا، كنا نجري ثماني محاكمات في نفس الوقت في ثلاث دوائر للمحكمة، مستفيدين في الفجوات في مواعيد المحاكمات.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد إشادة خاصة بالجهود المضنية التي اضطلع بها رئيس قلم المحكمة الذي عين حديثا وموظفو القلم على الدعم الرائع الذي قدموه للمحكمة ولمكتب المدعي العام. فبدون الترجمة الشفوية والتحريرية في المحكمة وخارجها، وبدون دعم الضحايا والشهود، وبدون المساعدة التقنية والخدمات الكثيرة الأخرى والتي لا تحصى والتي قدمها قلم المحكمة بهدوء واتساق، لتوقفت المحكمة على الفور عن العمل.

وتوجد، حاليا، قضيتان فقط في مرحلة ما قبل المحاكمة، وستبدآن هذا العام. وتقديرنا الحالي أن كل المحاكمات باستثناء أربع ستستكمل في عام ٢٠١٠، حيث ستنتهي ثلاث في عام ٢٠١١، وتنتهي الأخيرة، الخاصة برادوفان كراديتش، في أوائل عام ٢٠١٢. وللأسف، لا يزال هناك هاربان: راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. وإن الفشل في تقديمهما للعدالة سيترك وصمة عار على جبين المساهمة التاريخية للأمم المتحدة في بناء السلام في يوغوسلافيا السابقة. ولذلك أحث الدول الأعضاء على بذل كل ما في وسعها لكفالة اعتقال هذين الهاربين باعتباره أمرا ملحا.

خلال رئاستي للمحكمة اتخذتُ إجراءات لكفالة الإنجاز المنظم لعملنا. وتم إجراء تقييم شامل لكل أعمال الاستئناف الجارية والمتوقعة، وحدد منتصف عام ٢٠١٣ موعدا لإنجاز مداولاتنا. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن تقليص حجم المحكمة، الذي يبدأ في عام ٢٠١٠، سينجم عنه خفض في عدد الموظفين بنسبة ٤٠ في المائة بنهاية عام ٢٠١١.

وفي نفس الوقت تواصل المحكمة البحث عن طرق جديدة ومبتكرة لزيادة إنتاجية عملنا. ولئن كان مستحيلا توقع كل أسباب التأخير في بيئة قضائية، فإن الإدارة المسؤولة تحتم التعرف على العقبات المحتملة والسيطرة عليها وإزالتها في النهاية.

وأحد العوامل المحددة التي تشغل بال المحكمة بشدة هو الاحتفاظ بالموظفين ذوي المؤهلات الرفيعة. وأود أن أشدد على هذا لأنه عامل يخرج عن نطاق سيطرة المحكمة. وأهمية الاحتفاظ بالموظفين اللازمين لإنجاز عمل المحكمة، مع خفض عدد أولئك الذين تم استكمال مهامهم، تضع المحكمة في موقف بالغ الصعوبة.

إن صون معنويات مؤسسة في المراحل الأخيرة من عملها تحد كبير. وسيضطر كثير من الموظفين إلى البحث عن وظائف دائمة في أماكن أخرى قبل مدة طويلة من إلغاء وظائفهم في المحكمة. وهذا خطر كبير على إنتاجية عملنا. والواقع، أن كثيرين قد تركوا المحكمة فعلا، ونفقد حاليا موظفين بواقع موظف كل يوم. وإذا استمر معدل التناقص هذا، نكون قد فقدنا بنهاية العام ٣٠ في المائة من موظفينا.

وإنني، في هذا الصدد، ممتن كثيرا للجمعية العامة لاتخاذها العام الماضي القرار ٢٥٦/٦٣، الذي يعترف بهذه الصعوبة ويسمح للمحكمة بعرض عقود على الموظفين تماشيا مع مواعيد الخفض المخطط للوظائف ووفقا للجداول الزمنية للمحاكمات. ولئن كان هذا الإجراء مفيدا، إلا أنه ليس كافيا. فلا يزال الموظفون المهنيون ذوو المؤهلات الرفيعة، اللازمون لإنجاز عمل المحكمة، يتركون العمل بمعدل مقلق. وعندما يقرر موظف خدم في المحكمة عددا من السنوات أن يتركها، فإن المشكلة التي ينطوي عليها ذلك تتجاوز مجرد ملء وظيفة شاغرة، وهي عملية، بالمناسبة، تستهلك موارد المحكمة الثمينة في حد ذاتها.

إن ولايتنا القضائية متخصصة جدا، وتتطلب مستوى رفيعا من الخبرة والتطبيق العملي، إلى درجة أنه حتى الشخص المهني ذا الخبرة والدراية الواسعة يحتاج إلى وقت لاكتساب المهارات المطلوبة لأداء العمل بنجاح داخل المحكمة. وتقوم الحاجة إلى وقف تدفق الموظفين الأساسيين إلى خارج المحكمة الآن. والإحجام عن اتخاذ إجراء سريع في هذا الصدد سيزيد من الوقت المطلوب لإنجاز ولاية المحكمة، نظرا لتأثيره على كفاءة عملنا.

ولقد دأبت المحكمة على استرعاء انتباه الدول الأعضاء إلى هذه المسألة، ولكن لم يتخذ أي إجراء داعم للمحكمة بخلاف القرار ٢٥٦/٦٣، الذي أشرت إليه آنفا. وأنا أعلم بأن تغييرات كثيرة في النظام التعاقدي داخل الأمم المتحدة مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة لهذا الخريف، وهي تغييرات قد تساعد كثيرا جهودنا للاحتفاظ بالموظفين. وعلى وجه التحديد، سيوفر استمرار التعيينات قدرا من الاستقرار الذي نحتاجه بشدة. وتشكل منحة نهاية الخدمة مبادرة أخرى قد تساعدنا في إبطاء معدل الاستنزاف لدينا وكفالة أن ننجز ولايتنا بأسرع ما يمكن. كما أحث الجمعية على مساعدة المحكمة في وضع تدابير أخرى للإبقاء على الموظفين ذوي الكفاءة العالية.

والمسألة الأخرى التي أود أن أسترعي انتباه الجمعية إليها هي العمل الذي تقوم به المحكمة لكفالة تنفيذها لولايتها

في ما يتعلق بالإسهام في صون السلم والأمن في يوغوسلافيا السابقة ولكفالة أن تتمتع السلطات القضائية المحلية بالقدرة على مواصلة المحاكمات في قضايا جرائم الحرب وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وبينما كانت المحكمة تعمل بأقصى سرعة في المحاكمات الابتدائية والاستئناف، فإنها سخرت خبرات منظمات دولية أخرى وانخرطت في مجموعة من مبادرات بناء القدرة. ويسعدني أن أبلغ بأن المشاريع التي استرعى سلفي انتباه الجمعية العامة إليها في العام الماضي قد استكملت، مما أسفر عن نشر دليل يصف ممارسات المحكمة بقدر غير مسبوق من التفصيل، بالإضافة إلى تقييم شامل لجهود بناء القدرة في تطبيق الولايات القضائية المحلية في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة.

واستنادا إلى ذلك التقييم، تعمق المحكمة تعاونها مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ومكتب المؤسسات الديمقراطية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونعد، بالتعاون معهما، مشروعا طموحا لضمان أن تتوفر لدى الأنظمة القضائية الوطنية في المنطقة القدرة على التعامل مع العدد المتزايد من قضايا جرائم الحرب التي تنظرها، مع اقتراب المحكمة من إنجاز أنشطتها الرئيسية. ويتوقع الحصول على تمويل سخي من المفوضية الأوروبية لهذا المشروع الحسن التوقيت.

ودأب مكتب المدعي العام على العمل بنشاط أيضا في جهوده لبناء القدرة وإقامة شراكات قوية مع نظرائه في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، أقام المدعي العام مرة أخرى، بتمويل من المفوضية الأوروبية، برنامجا للمهنيين الزائرين، يعمل بموجبه مدعون عامون من المنطقة مع مكتب المدعي العام في قضايا في المحكمة في لاهاي.

وثمة مسألة أخرى أجد لزاما عليّ أن استرعي انتباه الجمعية العامة إليها، مسألة أعتقد بشدة أنها لا بد من تناولها إذا ما أريد للسلام الدائم والمصالحة أن يتحققا في المنطقة. وإنني أشير إلى تعويض الضحايا عن الفظائع التي عانوا منها خلال الصراعات في يوغوسلافيا السابقة. وكرئيس للمحكمة، التقيتُ في مناسبات عديدة بجماعات للضحايا أعربت عن استيائها لعدم تقديم المجتمع الدولي أي نوع من التعويضات عن معاناتهم.

وفي حالات كثيرة، يشعر الضحايا بأن المجتمع الدولي نسيهم وأن حقوقهم تجوهلت. وفي ما يتعلق بحقهم في التعويضات، لا بد لي من أن أتفق في الرأي على أن المجتمع الدولي قد نسيهم. ففي الوقت الحالي لا توجد آلية فعالة يستطيع الضحايا من خلالها طلب التعويضات عن إصاباتهم، رغم حقيقة أن حقوقهم في الحصول على تلك التعويضات راسخة في القانون الدولي.

ويكفي أن أشير إلى إعلان الأمم المتحدة لمبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الجريمة والتعسف في استعمال السلطة الصادر عام ١٩٨٥ (القرار ٤٠/٣٤، المرفق)، ولكن يمكن الرجوع أيضا إلى ”المبادئ والتوجيهات الأساسية الخاصة بحق ضحايا انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الانتصاف والجبر“ التي أشارت إليها لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٤١/٢٠٠٠، الذي اتخذته في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وإن القاعدة التي تتناول مسألة تعويض الضحايا ضمن أحكام النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تتناقض بشدة مع غياب أحكام مماثلة في النظام الأساسي لمحكمتنا.

وتلك الصكوك وضعها المجتمع الدولي لأن العدالة لا تقتصر على معاقبة الجناة فقط، وإنما تشمل إعادة الكرامة أيضا إلى الضحايا بكفالة أن تتوفر لديهم طرق ملموسة

لإعادة بناء حياتهم. وإن الإعلان في حد ذاته يحدد مصادر التعويضات، بما في ذلك الجاني أو الصناديق الوطنية، ولكن في الحالات التي تعجز فيها الدولة عن تعويض الضحايا فإنه يقترح إنشاء صناديق أخرى لهذا الغرض.

وهذا أمر وجه الرئيس غوردا، الرئيس السابق للمحكمة، انتباه مجلس الأمن إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، في رسالة تقترح أن:

”يوصي رئيس مجلس الأمن المجلس والأمين العام بأن تتولى الأجهزة المعنية بالأمم المتحدة النظر في نهج لتعويض ضحايا الجرائم المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، وعلى الأخص تشكيل لجنة للتعويضات“. (*S/2000/1063*، المرفق، الفقرة ٤٨)

ولكن للأسف، لم يتم عمل أي شيء حتى اليوم، وأخشى أن يؤدي إخفاق المجتمع الدولي في تناول احتياجات ضحايا الصراعات التي حدثت في يوغوسلافيا السابقة إلى تقويض جهود المحكمة للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الطويل الأجل في المنطقة. ولذلك السبب أدعو الجمعية إلى دعم إنشاء لجنة للتعويضات كوسيلة تكمل عمل المحكمة بتعويض ضحايا الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة.

في الختام، أود أن أشير مرة أخرى إلى الإنجازات الرائعة للمحكمة. لقد كان إنشاؤها عام ١٩٩٣ بمثابة إعلان بدء عهد جديد في الشؤون الدولية وأدى إلى إنشاء مؤسسات دولية أخرى للعدالة الجنائية. وفي هذا الصدد، كان تأثير المحكمة على تطور العدالة الدولية راسخا. وأحث الجمعية العامة على كفالة ألا يؤدي بقاء الفارين الاثنين بعيدا عن يد العدالة إلى الانتقاص من إنجازات المحكمة وعملها.

وأود أيضا أن أشدد مرة أخرى على أن المحكمة تقوم بكل ما في وسعها لإنجاز عملها بسرعة وعدالة، مع الحفاظ على أعلى المعايير لمحكمة دولية تابعة للأمم المتحدة.

لكن إذا كنا نريد أن تفي المحكمة بمواعيدها المستهدفة الحالية، فإنها بحاجة إلى مساعدة الدول الأعضاء في كفالة ألا يواجه إنجازها لعملها على نحو منظم عراقيل بسبب ترك موظفيها المؤهلين تأهيلا عاليا لوظائفهم وهم ما زالوا ضروريين للغاية.

ونحن نسعى معا من أجل بلوغ نفس الهدف: مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. وبينما تكمل المحكمة ولايتها، فإن الشعلة ستُسلّم إلى القضاة وممثلي الادعاء ومحامي الدفاع في يوغوسلافيا السابقة للاستمرار في هذا المسعى الطموح.

قال السيد بان كي - مون، في ملاحظاته التي أدلى بها هنا في مقر الأمم المتحدة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بمناسبة إحياء الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،

”بدأت مكافحة الإفلات من العقاب بجدية بإنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وقد مهدت هاتان المحكمتان الطريق لظهور العدالة الجنائية الدولية وإنفاذ القانون الإنساني الدولي“.

نأمل أن يؤدي ترسيخ العدالة وسيادة القانون إلى إحلال السلام الدائم والرخاء في يوغوسلافيا السابقة، وهما سلام ورخاء مستحقان عن جدارة.

الرئيس: باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد لايدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أرمينيا، ألبانيا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، كرواتيا.

في هذا العام، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا، مرة أخرى، على دعمه الثابت لعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وكما بيّن القاضي باتريك ل. روبنسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي تشارلز مايكل دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، للتو في بيانيهما، فإن المحكمتين تسهمان إسهاما قيّما في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة. والاتحاد الأوروبي يشكرهما على تقريريهما الممتازين ويثني على جهودهما من أجل إنجاز عمل المحكمتين بنجاح. كما يشيد الاتحاد الأوروبي إشادة خاصة بالعمل الدؤوب الذي يقوم به جميع موظفي المحكمتين.

تشكل المحكمتان منذ إنشائهما مصدر إلهام للمجتمع الدولي برفضهما هروب مرتكبي الجرائم الشنيعة من العدالة. ويبعث هذا برسالة واضحة مفادها أن جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لن تمر بدون عقاب، وهو يعزز ثقافة المساءلة.

وتضطلع المحكمتان بأدوار مهمة في تعزيز سيادة القانون وتدعيم الاستقرار والمصالحة في الأجل الطويل، ليس في البلقان ورواندا وحدهما. فعملهما كانت له آثار أوسع نطاقا من ذلك بكثير. والمحكمتان سباقتان ورائدتان في تطويرهما لقانون السوابق القضائية وفقه القضاء وهما تسهمان إسهاما قيّما في القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي. وتتنوع إسهاماتهما ما بين وضع تعريفات أساسية بخصوص طائلة القانون الإنساني الدولي والنتيجة المهمة التي توصلتا إليها ومفادها أن الاغتصاب والعنف الجنسي بنية تدمير جماعة خاضعة للحماية قد يشكلان جريمة إبادة جماعية.

ويُظهِر عمل المحكمتين أن القانون الجنائي الدولي قابل للتنفيذ. وقد أسهم ذلك في بلورة واعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام ١٩٩٨ وعجل بحدوث ذلك. والاتحاد الأوروبي يجدد التزامه القوي بنظام روما الأساسي. ولم يكن الغرض من المحكمتين أو المحكمة الجنائية الدولية مطلقا أن تحل محل المحاكم الوطنية. ويوجه هذا المبدأ المحاكم الثلاث والمجتمع الدولي أيضا نحو المشاركة بصورة فعالة في تعزيز النظم القضائية الوطنية.

واعترافا من مجلس الأمن بتعزيز القدرة المحلية، دعا المجلس في قراريه ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤) المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى إحالة جميع المتهمين من الرتب الدنيا والمتوسطة إلى القضاء الوطني المختص في المنطقة لمحاكمتهم أمام المحاكم المحلية. ومن المأمول أن يتيح التعزيز المستمر للنظام القانوني في رواندا وقدرته على البت في القضايا المحالة إليه من المحكمة الدولية للمحكمة إحالة هؤلاء المتهمين إلى المحاكم الرواندية ومن ثم السماح للمحكمة بالوفاء باستراتيجيتها للإنجاز. ويدعم الاتحاد الأوروبي جهود التعزيز هذه دعما تاما. وننوه مع شعور بالتقدير بالجهود التي بذلتها رواندا لتلبية المطالب المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة.

على الرغم من المناشدات المستمرة من قبل المجتمع الدولي، ما زال ثلاثة عشر متهما طلقاء واثنان منهم متهمان من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ١١ من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولا يزال العجز عن إلقاء القبض على هؤلاء المتهمين يثير قلق الاتحاد الأوروبي بشدة. ومن بين هؤلاء المتهمين الذين ما زالوا طلقاء متهمون رئيسيون يُقال إنهم مسؤولون عن ارتكاب أخطر الفظائع من أمثال راتكو ملاديتش وفيليسيان كابوغا.

والاتحاد الأوروبي يشيد بتعاون السلطات الأوغندية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الذي أدى إلى اعتقال أحد كبار المتهمين مؤخرا ونقله إلى المحكمة الجنائية

الدولية لرواندا. وهو يواجه تهما متعددة بالإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وبينما توجد أمثلة كثيرة للتعاون تستحق الإشادة، فإن الاتحاد الأوروبي يواصل حث جميع الدول على التعاون الفوري وغير المشروط مع المحكمتين لتحقيق الالتزام الكامل بواجباتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بخصوص اعتقال وتسليم بقية المتهمين الفارين ونقل أي وثائق يطلبها الادعاء العام.

والاتحاد الأوروبي ما زال ملتزما بكفالة مثول جميع المتهمين أمام العدالة. وفي هذا السياق، يذكّر الاتحاد بأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ضروري فيما يتصل بعملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب.

ويشجع الاتحاد الأوروبي الدول على عقد اتفاقات بشأن تنفيذ الأحكام ونقل الشهود، وهي مسألة لا غنى عنها ليتسنى للمحكمتين أداء عملهما بفعالية.

تقترب المحكمتان من نهاية عملهما. ولم يكن الغرض منهما أن تكونا دائمتين ولن يصبح لهما وجود عندما يرى مجلس الأمن أن العمل الذي أُنشئتا من أجله قد أُنجز. ونتطلع إلى تلك اللحظة لأنها ستكون إيذانا بنهاية مهمة المحكمتين وتأكيدا لنجاحهما الذي لا خلاف عليه.

يحيط الاتحاد الأوروبي علما بالتأخير المقدر في الوفاء بالمواعيد النهائية الأصلية لاستراتيجية إنجاز المحاكمات بسبب عدد من العوامل، من بينها إلقاء القبض مؤخرا على متهمين فارين وتسليمهما. ويحث الاتحاد الأوروبي المحكمتين على مواصلة تحديد تدابير أخرى لإنجاز عملهما بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والسرعة. ونقر بأهمية توفير الموارد المناسبة للمحكمتين لتمكينهما من استكمال الإجراءات في أقرب وقت ممكن بدون التهاون في تنفيذ الإجراءات القانونية الواجبة.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بالحفاظ على إرث المحكمتين بعد إغلاقهما. وكما قيل بالفعل، فإن إسهامهما لا يقتصر على تطوير قانون السوابق القضائية. فممارستهما وخبرتهما بشأن كيفية مقاضاة ومنع الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية وجرائم الحرب كبيرة بنفس القدر وينبغي نقلها إلى الهيئات القضائية الدولية والوطنية.

ولذلك يرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بنشر المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بمساعدة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، دليلا لممارساتها المتبعة من أجل استخدام المحاكم المحلية والدولية الأخرى. كما نرحب بالتقرير الذي أعد بالتعاون بين المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة عن احتياجات بناء قدرات الأجهزة القضائية المحلية التي تنظر في دعاوى جرائم الحرب في المنطقة المعنية.

يرحب الاتحاد الأوروبي كذلك بالأعمال المتعلقة بالقضايا المتبقية التي أصدرها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية التابع لمجلس الأمن، بما في ذلك تحديد المهام التي تحتاج إلى متابعة بعد أن تنهي المحكمتان عملهما. ونثمن عاليا المناقشات المفتوحة والشفافة التي تُجرى بشأن تلك المسائل في ظل الرئاسة النمساوية. والاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما إنشاء آليات للتعامل مع المهام المتبقية. ونحن مستعدون للعمل مع مجلس الأمن لإيجاد أنسب الحلول المعقولة التكلفة للمسائل المتبقية والمسائل المتعلقة بإرث المحكمتين.

السيد موريل (كندا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا – أعضاء مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا.

بادئ ذي بدء، تشيد كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اللتين أسهم عملهما الرائد إسهاما كبيرا في

ضمان مساءلة المسؤولين عن ارتكاب أكثر الجرائم الدولية الجسيمة: الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

إن المحكمتين بتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة قد ساعدتا على تعزيز سيادة القانون وتعزيز الاستقرار الطويل الأجل وتحقيق المصالحة في منطقة البلقان ورواندا. ويبين عملهما أن السلام والعدالة يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب. كما يشكل الفقه القضائي لكلتا المحكمتين جزءا هاما من تراثهما الذي سيُعول عليه لسنوات عديدة قادمة.

ترحب مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بإلقاء القبض على إيديلفونس نيزييمانا ونقله إلى المحكمة الدولية لرواندا، وتثني على التعاون الملحوظ من حكومة أوغندا في ذلك المسعى. وحتى يتسنى للمحكمتين إكمال عملهما، من المحتم تسليم جميع المتهمين الباقين، وخصوصا راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش وفيليسيان كابوغا. والدول التي ما زالت تساعد هؤلاء الفارين من وجه العدالة لا تقوض كفاحنا المشترك ضد الإفلات من العقاب فحسب، وإنما التزامها بسيادة القانون أيضا.

(تكلم بالإنكليزية)

تعرب مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا عن تقديرها للجهود التي تبذلها المحكمتان من أجل تحقيق الأهداف المحددة في استراتيجيتي المحكمتين لإنجاز المحاكمات. كذلك ننوه بقرارات مجلس الأمن التي اتُخذت مؤخرا بتمديد فترة ولاية قضاة محكمتي يوغوسلافيا ورواندا. وتواصل المجموعة حث المحكمتين على تحديد التدابير التي تمكّنهما من إتمام عملهما على الوجه الأكمل وبأسرع ما يمكن، بما في ذلك إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية عند الاقتضاء. ونأمل أن تسفر الخطوات الإضافية التي اتخذتها رواندا خلال العام الماضي لتعزيز نظامها القضائي عن إحالة القضايا الأولى إلى رواندا في المستقبل القريب.

وبما أن المحكمتين تعملان نحو نهاية ولايتيهما، فإن جانبا حيويا من إتمام عمل المحكمتين هو كيفية معالجة مسائل الإنجاز المتبقية ذات الصلة، بما في ذلك تنفيذ الأحكام واستمرار حماية الشهود ومسائل الاحتجاز والالتماسات التي يقدمها الأشخاص المدانون في المستقبل وصون المحفوظات وحمايتها.

ترحب المجموعة بالخطوات الهامة التي اتخذها بالفعل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمعالجة المسائل المتبقية. في الواقع، إن المسائل المتبقية المنبثقة عن إنهاء المحكمتين عملهما هي موضوع بحث اجتماع غير رسمي عقدته النمسا بوصفها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية التابع لمجلس الأمن، وهو يُعقد في هذا اليوم ذاته.

ومع أن كل حالة تختلف عن الأخرى، ترى المجموعة أن الدروس المستفادة والحلول الموجودة في سياق عمل المحكمتين قد تنطبق أيضا على غيرهما من المحاكم، مثل المحكمة الخاصة لسيراليون والدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية والمحكمة الخاصة للبنان. وبالمثل، فالعمل الذي يجري في المحاكم الأخرى بشأن المسائل المتبقية يمكن أن يثري المناقشات المتعلقة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة/ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وننوه بالجهود السابقة والجارية لتبادل الخبرات بين المحاكم. نشجع أيضا المزيد من المناقشة في إطار المجتمع الدولي لضمان دراسة الآليات التي وضعتها كل محكمة والدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقها في المحاكم الأخرى. يسرنا أيضا أن نلاحظ أن كندا ستدعم ورشة عمل بشأن المسائل المتبقية وستُعقد هنا في نيويورك في أوائل العام المقبل.

ما زالت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا تسهمان إسهاما كبيرا في مكافحة الإفلات من العقاب. إن النجاح في إنجاز عملهما يعتمد على التعاون والدعم من جميع الدول. ندعو الدول إلى الترجمة العملية لالتزامها بإقامة نظام فعال للعدالة الجنائية الدولية. ونحن، كندا وأستراليا ونيوزيلندا، من جانبنا، سنستمر في دعم المحكمتين والتعاون معهما بصورة كاملة في هذه المرحلة الختامية الحيوية من وجودهما.

السيد ستارتشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): بعد أن استمعت إلى عرض التقرير السنوي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الذي قدمه رئيسها، القاضي باتريك روبنسون، أود أن أعرب عن ارتياحي للنهج الشامل الذي اتُبع في التقرير، وكذلك تقييم الجهود التي تبذلها حكومة بلدي. في هذا الصدد، أتعهد مرة أخرى بالتزام صربيا الكامل بالوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وما زال الاختتام الناجح للتعاون مع المحكمة الدولية أحد الأولويات القصوى لحكومة صربيا. في ذلك الصدد، نعلق أهمية كبيرة على الزيارة التي قام بها القاضي روبنسون في تموز/يوليه الماضي إلى بلغراد، وهي أول زيارة من نوعها لرئيس المحكمة إلى صربيا. ووفرت الزيارة زخما إضافيا وتشجيعا للجهود التي يبذلها بلدي.

إن مستوى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى المحفوظات وتوفير الوثائق للمحكمة وحماية الشهود ومنح الإعفاءات من أجل الإدلاء بالشهادة في المحاكمات، يقدم دليلا دامغا على التزام حكومة صربيا وسلطاتها المختصة بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

نلاحظ أيضا مع شعور بالتقدير التقييم الذي مفاده أن مهنية وكفاءة أجهزتنا التي تشارك في البحث عن الفارين قد تحسنتا بصورة عامة. ويشكل التعاون مع مكتب المدعي العام وما يقوم به من رصد، وكذلك العوامل الدولية الأخرى ذات الصلة، دليلا آخر على أن كل الجهود تُبذل في تعقب المتهمين الفارين المتبقيين، وإلقاء القبض عليهم وتقديمهما إلى العدالة. وبالنسبة لبلدي، ما زال القبض على راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش لا يمثل فقط التزاما دوليا فحسب، وإنما هو أيضا مؤشر على قبولنا للمعايير الدولية فيما يتعلق بالمسؤولية الفردية عن جرائم الحرب والانتهاكات الأخرى للقانون الإنساني الدولي.

واسمحوا لي بأن أعرب عن قناعتنا الراسخة بأن مكافحة الإفلات من العقاب تمثل مصلحة مشتركة لكل شعوب يوغوسلافيا السابقة. وبعد أن شهدنا توجهاً نحو المزيد من التعاون الإقليمي في محاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب، فقد اقتنعنا بأن تقوية القدرات القضائية الوطنية تسهم بأفضل ما يكون في تحقيق مبدأي العدالة والإنصاف العالميين.

وبذلك المعنى، من المهم الاعتراف بأنه، بعد مرور ١٥ عاماً على الصراع، ظهرت حقائق جديدة في المنطقة، لا سيما تحسن العلاقات والتعاون بين الدول، علاوة على استعادة القدرات الإدارية. لذلك، نعتقد أن ما تدعو إليه الحاجة الآن هو أن تعيد الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة النظر في موقفها حيال تمضية الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن فترة سجنهم في بلدانهم الأصلية. ونأمل أن تؤيد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تطلعات وأهداف بلدان المنطقة بهذا الخصوص.

وفي ما يتعلق بالتعاون في إطار منطقتنا، أود أن أذكِّر الجمعية العامة بأحد الأمثلة السلبية. فقد أوردت وسائط

الإعلام في صربيا وفي البلدان المجاورة تقارير مكثفة عن تدمير وثائق، من بينها وثائق تابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تتعلق بوجود عيادات سرية كان يُنقل إليها مختطفون صرب من كوسوفو حيث يجري إخضاعهم لأقسى مصير بأن تنتزع منهم أعضاءهم قسراً حتى الموت، وهي الممارسة التي ألقى عليها الضوء كتاب كارلا ديل بونتي، المدعية العامة السابقة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد أصدرت الأجهزة القانونية في صربيا مناشدة إلى جهات من بينها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تطلب مساعدتها في التحقيق في هذا الموضوع الخطير.

وقد ظهر تأييد صربيا القاطع للمحكمة في تبني حكومة جمهورية صربيا موقفاً رسمياً في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ إزاء آلية معالجة المسائل المتبقية واستراتيجية المحكمة للإنجاز. وجرى تعميم ذلك الموقف في حينه على أعضاء مجلس الأمن. ونظل كذلك ملتزمين بموقفنا حيال أرشيف المحكمة، وقد صدر بذلك تعميم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ونبقى على أهبة الاستعداد لدعم كل المبادرات التي من شأنها التعجيل بإكمال ما تبقى من عمل المحكمة.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالإعراب عن اعتراف النرويج التام بإنجازات ومعايير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مؤكداً دعم النرويج المستمر لتلك الإنجازات والمعايير، التي ظهر مستواها الرفيع في الأحكام الجيدة التبرير وفي التقريرين السنويين المعروضين علينا. ونشكر رئيسي المحكمتين، القاضي بايرون والقاضي روبنسون، على تقريريهما الغنيين بالتفاصيل والمعلومات، واللذين يظهران التقدم المحرز خلال العام الماضي.

لقد كان عمل المحكمتين ضرورياً من أجل النهوض بالعدالة وحكم القانون في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وسوف تتركان إرثاً عالمياً في الفقه القضائي تستهدي به المحاكم، ويسهم في الردع عن ارتكاب الجرائم الخطيرة، ويساعد في منع الإفلات من العقاب.

وبينما يقترب موعدا اكتمال عمل المحكمتين، أود أن أركز على ثلاثة مواضيع محددة لكل منها أهميته في إنجاز عمل المحكمتين بنجاح: استمرار جهود المحكمتين لتنفيذ استراتيجيتي إنجاز العمل؛ والتعاون بين الدول الأعضاء؛ والاتفاق في مجلس الأمن على المسائل المتبقية.

وتواصل كلتا المحكمتين عملهما الدؤوب لإكمال ما تنص عليه ولايتها. وقد ختمت محكمة يوغوسلافيا الإجراءات ضد ١٢٠ من ١٦١ شخصاً متهماً؛ بينما أصدرت محكمة رواندا أحكاماً بحق ٤٥ متهماً على مستوى الدائرة الابتدائية، وبحق ٢٧ على مستوى الاستئناف. ونثني على كلتا المحكمتين لتقيدهما بالوفاء باستراتيجية الإنجاز، مع ضمانهما المراعاة التامة للمعايير الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة. ونحث المحكمتين على الاستمرار في جهودهما في هذا الصدد.

ولن يكون بمقدور المحكمتين إكمال ولايتيهما إن لم تبدِ الدول التعاون التام. ومن الضروري في هذه المرحلة أن تمنح الدول المحكمتين دعمها بدون تحفظ. وعلى كل الدول أن تفي بواجباتها إزاء طلبات المساعدة التامة والفعالة للمحكمتين. وينطبق ذلك على توفير الشهود، والدعم المالي والمادي، والدعم العملي في إنفاذ الأحكام الصادرة. علاوة على ذلك، يجب أن تتقاسم المزيد من الدول المسؤولية المهمة المتعلقة بإنفاذ الأحكام. ونرحب بإبرام محكمة يوغوسلافيا اتفاقات جديدة، ونتطلع إلى إبرام المزيد منها.

إن عدم التمكن من إلقاء القبض على بقية المتهمين الفارين يظل مصدر قلق بالنسبة إلينا. ومن غير المقبول أن يفلت مرتكبو جرائم دولية خطيرة من المقاضاة. لذلك فنحن مسرورون لإلقاء القبض هذا الأسبوع على إيدلفونس نيزيبمانا، أحد مطلوبي محكمة رواندا، ونقله فوراً من أوغندا إلى أروشا. فهذه خطوة مهمة إلى الأمام. ونحث على ضرورة استمرار تعاون كل الدول وتقديمها الدعم من أجل الوفاء بواجب القبض على المتهمين الفارين ونقلهم إلى المحكمتين بدون تأخير.

وأخيراً، أسترعى انتباه المجلس إلى مسألة لا تزال معلقة في مجلس الأمن، وهي كيفية التعامل مع المسائل المتبقية بعد إكمال المحكمتين عملهما. لقد قرأنا باهتمام تقرير الأمين العام (S/2009/258)، المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩. ومع علمنا التام بالمداولات التي تجري في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين التابع للمجلس، فإننا نحث المجلس على أن يختم عمله بشأن هذه المواضيع المهمة في أقرب وقت ممكن. إن ذلك سوف يساعد على ضمان الانتقال السليم من المحكمتين إلى آلية واحدة، أو ربما إلى آليتين يمكنهما أداء المهام الضرورية بعد إغلاق المحكمتين.

ومن المسائل الأساسية التي لا تزال عالقة ما يتعلق بموقع هذه الآلية أو الآليات. ويمكن للنرويج أن تؤيد نهجاً يتضمن أيضاً احتياجات المحاكم الأخرى المنشأة بمساعدة مقدمة من الأمم المتحدة.

وينبغي الاستفادة من كل إمكانات التآزر المتاحة. وكما نعلم جميعاً، من المتوقع أن تنتقل المحكمة الجنائية الدولية إلى مقرها الدائم عام ٢٠١٤. وبحسب تقرير الأمين العام، فإن الخطط الحالية لنقل المحكمة لا يزال من الممكن مواءمتها لاستيعاب احتياجات آلية المسائل المتبقية. وبدون الإخلال بحصيلة المناقشات داخل مجلس الأمن، أعتقد أن هذه المسألة من المسائل العديدة التي تدل على ضرورة أن يتخذ المجلس إجراء سريعاً.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالترحيب بالرئيس روبنسون والرئيس بايرون وأشكرهما على عرضهما لتقريري المحكمتين.

ما زالت كرواتيا تدعم جهود المحكمتين الرامية إلى كفالة إنجاز عملهما مبكرا وعلى نحو منظم. ونقر بأنهما دخلتا مرحلة حاسمة سيكون من الضروري خلالها البدء بتقليص حجمهما مع مواصلة العمل بشأن القضايا المتبقية والانتقال إلى هيكل أساسي ملائم، تُوكل إليه المسائل المتبقية مستقبلا.

اسمحوا لي أن أدلي ببضع ملاحظات بخصوص أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على مدار العام الماضي في ضوء الأهمية التي يوليها بلدي لعملها.

ما زالت كرواتيا ترى أن من الضروري ألا يترك الانتقال نحو إغلاق المحكمة فجوات تتيح الإفلات من العقاب. وعلى الرغم من أرقام المحاكمات الجديرة بالإعجاب الواردة في تقرير الرئيس روبنسون، فإنه لا يمكن إعلان استكمال ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدون تقديم متهمين باقيين – راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش – إلى العدالة. فهما يتحملان المسؤولية عن بعض أخطر الجرائم التي ارتكبت في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا: مذبحتا سريبرينيتشا وفوكوفار. ويجب أن يكون اعتقال ومحاكمة الفارين رفيعي الرتبة أولوية ليس للمحكمتين فحسب، ولكن أيضا للمجتمع الدولي. ولذلك، نرحب باعتقال فارين رفيعي الرتبة متهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مؤخرا ونأمل في أن نرى بداية مبكرة لمحاكماتهم.

قبل ما يزيد على العام، ألقي القبض على متهم بارز آخر وهو رادوفان كارادزيتش. ونلاحظ بأسف أن قضيته ما زالت في مرحلة ما قبل المحاكمة على الرغم من مرور أكثر من ١٢ عاما على صدور قرار الاتهام بحقه.

ونحيط علما بالمواعيد المتوقعة لإغلاق المحكمتين التي ستمتد لفترة خلال العقد المقبل. وبينما نتشاطر القلق المعبر عنه بشأن المحاكمات المطولة، فإننا ندرك أيضا الحاجة إلى أن نكون واقعيين. والإغلاق المبكر للمحكمتين هدف مشروع، لكن ليس على حساب ضمانات المحاكمة العادلة.

وترحب كرواتيا بالخطوات التي تتخذها المحكمتان في سبيل إعادة نشر مواردهما وموظفيهما من أجل تحسين الاستجابة للظروف الجديدة بعد عام ٢٠١٠، وهو الموعد المتوقع لتدفق سيل من دعاوى الاستئناف. وندرك أيضا مشكلة تناقص الموظفين على النحو الذي أبرزه الرئيسان بايرون وروبنسون. فلكي تنهي المحكمتان ولايتهما بطريقة منظمة، يتعين أن تكون لديهما القدرات والموارد الكافية.

وندرك أن العدالة، وبخاصة العدالة الدولية، مكلفة ومعقدة وبطيئة في بعض الأحيان. وبينما تقترب ولايتا المحكمتين من نهايتهما ببطء، فإن المحاكمات ستستمر أمام المحاكم الوطنية. ومحاكم منطقتنا هي التي ستواصل العمل الذي بدأته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد أثبت القضاء الكرواتي بوضوح قدرته على إجراء المحاكمات حتى في حالة أشد القضايا حساسية، بما في ذلك القضية التي أحالتها المحكمة الدولية إليه.

وبما أن تناول جرائم الحرب من المحتمل أن يستمر في المستقبل المنظور، فإن كرواتيا تولي اهتماما خاصا لإيجاد حلول مستدامة وعادلة وعملية لأداء الوظائف المتبقية للمحكمتين، وبخاصة تلك المتعلقة بمستقبل محفوظات المحكمتين والاتصال مع مكتب المدعي العام وطرائق تنفيذ الأحكام.

وستواصل كرواتيا الإصرار على الوفاء بولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وستدعم ذلك تماما، إدراكا منها لكونها قوة مهمة في عملية لإعادة تأهيل الضحايا نفسيا بإقامة العدالة، الأمر الذي سيمهد الطريق بدوره أمام مستقبل أفضل، مستقبل من السلام والأمن والتعاون والرخاء، للمنطقة بأسرها.

ويسعدنا أن التقرير الحالي أكد تعاون كرواتيا الجيد بوجه عام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والتزام كرواتيا بالتعاون المطلق والكامل والمفتوح مع المحكمة ثابت، بما في ذلك قضية غوتوفينا وآخرين، وهو ما أظهرته علاقة العمل الوثيقة والقوية التي نشأت بين مكتب المدعي العام والحكومة الكرواتية على جميع المستويات. وفي القضية التي ذكرتها للتو، تواصل السلطات الكرواتية اتخاذ تدابير ملموسة في المجالين الإداري والقضائي وعلى صعيد التحقيقات بالتشاور الوثيق مع المدعي العام من أجل تنفيذ طلبات مكتب المدعي العام بخصوص الوثائق المفقودة إلى أقصى حد ممكن. ونعتقد أن الخطوات الأخيرة، مقترنة بالتدابير المتخذة سابقا في إطار تحقيق إداري والإجراءات الجنائية اللاحقة، ستثبت مرة أخرى أن التعاون مع مكتب المدعي العام كامل ومفتوح.

وما زالت الجرائم التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا خلال العقد الماضي تؤرق ضميرنا الجماعي. وقد تركت المحكمتان بالفعل أثرا عميقا من خلال أن ينسب الذنب في الجرائم المرتكبة إلى أفراد ووضع مجموعة من القوانين كإرث دائم تتركانه للمناطق المتضررة والعالم، وذلك على الأقل كمقدمة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

سيُحكم على نجاح المحكمتين وإرثهما بقدر مصداقيتهما. ولذلك، فإن من الضروري ألا تُغلق المحكمتان بدون وجود استراتيجية موثوقة تكفل ألا يكون الإفلات من العقاب أقدر على الاستمرار من العدالة. وينبغي عدم إنهاء ولايتي المحكمتين قبل إيجاد هياكل ملائمة للتعامل مع المسائل المتبقية، بما في ذلك عقد محاكمات لبقية الفارين البارزين. وستواصل كرواتيا العمل مع الآخرين تحقيقا لهذه الغاية.

السيد مويتا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي يهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة مداولات الجمعية العامة ويهنئ أيضا أعضاء مكتبكم الآخرين. ونؤكد التزامنا ودعمنا الكاملين لكم إبان الاضطلاع بالمهمة المنوطة بكم.

أبدأ بشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضي دنيس بايرون، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي باتريك روبنسون، على تقريريهما السنويين الشاملين المقدمين إلى الجمعية وفقا للنظام الأساسي لكل من المحكمتين على حدة.

تلاحظ كينيا التحديات العديدة التي تواجه كلا من المحكمتين، والتي تشمل أعباء العمل القضائي غير المسبوقة خلال مرحلة إنهائهما. ومع ذلك، مما يثلج صدرنا أن تقدما جديرا بالثناء قد تحقق في سبيل تنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منهما، وذلك بفضل القيادة الاستثنائية للمحكمتين. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالتدابير التي اتخذتها المحكمتان، بما في ذلك تعديل النظام الداخلي لكل منهما بهدف تسريع إقامة العدالة. وتلك خطوة إيجابية على طريق تقليل عبء العمل المعلق.

إن تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مسألة تشغلنا. وفي هذا السياق، يسعد وفد بلدي موافقة بعض البلدان على قبول الأشخاص الذين حكمت عليهم المحكمة لأغراض قضاء مدد عقوباتهم. وتعتقد كينيا أن هذا الدعم والمساعدة يساعدان على تخفيف الاكتظاظ في مرافق الاحتجاز التابعة للمحكمة، وذلك أمر حاسم لحسن أداء المحكمة لوظائفها. ونواصل حث الدول الأعضاء على تعزيز تعاونها ونرحب في هذا السياق بالتطور الإيجابي المشار إليه في الفقرة ٥٤ من التقرير حيث نعلم أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير استمرت المحكمة في تلقي عدد

”من الطلبات للمساعدة القانونية المتبادلة من ولايات قضائية وطنية تجري تحقيقات بهدف محاكمة أو تسليم فارين روانديين تظهر أسماؤهم في قائمة المطلوبين للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)“

إن كينيا ستستمر في دعم النظام الدولي للعدالة الجنائية. ومن خلال الإدارات والهيئات الحكومية ذات الصلة، يعمل بلدي بشكل وثيق مع كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية في جميع المجالات.

ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن كينيا وقعّت في ٣٠ أيلول/سبتمبر معاهدة لتسليم المتهمين مع رواندا. وذلك تطور إيجابي فيما تقترب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من إكمال ولايتها لأنه سوف ييسر استمرار التعاون بين البلدين خلال فترة ما بعد إغلاق المحكمة.

يرى بلدي أن كلتا المحكمتين أسهمتا إلى حد كبير في تطوير القانون الجنائي الدولي. ويوفر فقههما القضائي مواد مرجعية مفيدة لمختلف أصحاب المصلحة.

يشجع وفد بلدي الجهود الرامية إلى تعزيز نشر المعلومات عن أنشطة المحكمتين. وتمثل مسألة توفير الحفظ المأمون للسجلات والوثائق الصادرة عن المحكمتين تحديا

يتعين التصدي له. وحكومة كينيا تنظر بشكل إيجابي للغاية في هذه المسألة فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ونرى أن الزيارات الرسمية إلى كلتا المحكمتين التي قام بها كبار المسؤولين من الحكومات والمنظمات الأخرى تجسد التقدير للمحكمتين. ونعتقد أيضا أنها تؤدي دورا هاما في تحسين صورة المحكمتين بوصفهما جهازين محوريين لتسوية النزاعات الدولية. ونشجع تلك الزيارات كجزء من برامج التوعية ونقدر التدابير التي اتُخذت لتثقيف المسؤولين من الدول الأعضاء.

تؤيد كينيا القضية التي طرحها رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالنيابة عن القضاة المخصصين، الذين يؤدون نفس المهام التي يؤديها القضاة الدائمون في المحكمتين. ونحث الجمعية على حل هذه المسألة.

وختاما، يقدر وفد بلدي الدعم التدريبي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للمحكمتين. فنحن مقتنعون بأن التدريب سيعزز فهم القانون الجنائي الدولي وضرورة منع تكرار وقوع الجريمة البشعة للإبادة الجماعية في المستقبل. نحث الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء الإنمائيين على النظر في توسيع نطاق برامج التدريب لتشمل مناطق أوسع.

مرة أخرى، أعيد تأكيد التزام بلدي بالمثل العليا لنظام العدالة الجنائية الدولية ومبادئه.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد بلدي رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقديم تقريره إلى الجمعية العامة.

تعرب حكومة جمهورية رواندا عن تقديرها لإسهام المجتمع الدولي في تحقيق العدالة والمصالحة في رواندا في أعقاب الإبادة الجماعية التي وقعت عام ١٩٩٤، وتنوه بإسهام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في هذا الصدد. كما أغتنم هذه الفرصة لأثني على السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة أوغندا والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية لما بذلوه من جهود متضافرة في إلقاء القبض على المتهمين بارتكاب جريمة الإبادة الفارين غريغوار نداهيماناو وإيديلفونس نيزيمانا، وكلاهما الآن في أروشا بتنزانيا ينتظران العدالة.

يعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا بأن أفضل وسيلة لإعطاء أقوى دفعة للعدالة والمصالحة في رواندا هي تحقيق العدالة وأن يكون تطبيقها ظاهرا للعيان في مكان ارتكاب الجرائم. ورواندا من جانبها بذلت كل ما في حدود إمكانياتها المتواضعة لتوفير العدالة لشعبها، من خلال مجموعة من نظم العدالة التقليدية والرسمية. ذلك هو السبب في أن حكومة بلدي تصر على ألا تمنع أي آلية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالقدرة على إجراء المحاكمات بعد عام ٢٠١٠.

جميع القضايا التي لم تبدأ إجراءات المحاكمة الخاصة بها قبل نهاية عام ٢٠١٠ يجب أن تُحال إلى المحاكم الوطنية للدولة التي ارتُكبت الجريمة على أراضيها أو حيث أُلقي القبض على المتهم، أو إلى أي دولة أخرى مستعدة وقادرة على قبولها. وذلك هو السبيل الوحيد أمام المجتمع الدولي لضمان استمرار الكفاح العالمي ضد إفلات بقية الهاربين من العقاب وفي الوقت نفسه تحقيق الهدف المعلن المتمثل في إنهاء أعمال المحكمة الدولية لرواندا.

تطالب رواندا منذ فترة طويلة بإحالة المتهمين الموجودين في عهدة المحكمة الدولية لرواندا إلى المحاكمة أمام محاكمنا المحلية. من الواضح أن إقامة العدل في رواندا مفضلة على أي شكل من أشكال العدالة خارج رواندا، سواء في دول ثالثة على أساس الولاية القضائية العالمية أو أمام أي محكمة دولية. وأمام المجتمع الدولي فرصة فريدة لتحقيق هذا

من خلال جهود مشتركة كافية تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وحكومة رواندا لضمان الوفاء بشروط الإحالة.

نحن لا نقبل تلميحات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الآونة الأخيرة بأن العدالة في رواندا هي إلى حد ما دون المستوى المطلوب. فقد أجرت حكومة رواندا إصلاحات واسعة النطاق في الصكوك القانونية لاستيعاب وتوضيح بعض جوانب القانون التي كانت تعرقل إحالة القضايا إلى رواندا. ومع أن مكتب المدعي العام للمحكمة قد أحال ملفات المشتبه فيهم الذين لم يحققهم لوائح اتهام إلى مكتب النيابة العامة في رواندا، فقد رُفض الطلب الذي قدمه مؤخرا المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى الدوائر الابتدائية لإحالة القضايا المعلقة التي تشمل متهمين من ذوي الرتب الدنيا. وتلك القرارات ليست مشجعة لتعاوننا في المستقبل.

نتطلع إلى أن تعيد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا النظر في قراراتها التي أدت إلى منع المحاكم المحلية في بلدان أخرى من تسليم المتهمين الفارين إلى رواندا لمحاكمتهم. ويُلاحظ، من التجربة، أن فائدة المحاكمات الدولية محدودة. لقد نظرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في حفنة من القضايا، وباستثناء حالات قليلة في بلجيكا وسويسرا وهولندا وكندا وفنلندا، ينعدم تماما في الخارج الاهتمام بمحاكمة المشتبه بارتكابهم جريمة الإبادة الجماعية في رواندا والحماس لتلك المحاكمات. والبلدان التي لديها قوانين ملائمة قد تفتقر إلى الموارد، ولكن معظمها يفتقر إلى الإرادة السياسية للقيام بذلك.

كما ذكرت، رواندا حدّثت على مر السنين النظام القضائي المحلي لديها، بتصميمه على نموذج المعايير الدولية، بما في ذلك الأحوال في السجون وتدريب موظفي الجهاز القضائي وتعزيز استقلال القضاء ونزاهته. ولأن المحكمة الدولية لم يكن المقصود منها إطلاقا توفير العدالة للجماهير، فإن تحقيق العدالة في جرائم الإبادة الجماعية هو في جوهره عملية محلية.

ترى رواندا أن آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا يجب أن يُعهد إليها بالأعمال غير المنجزة أو الجارية المتعلقة بالمحاكمات التي جرت بالفعل أو التي ستكون جارية في الموعد النهائي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مع مراعاة أنه، من أجل الاتساق والإنصاف، لا ينبغي أن تبدأ محاكمات جديدة بعد الربع الأول من عام ٢٠١٠.

يجب إحالة جميع المسائل الأخرى إلى النظم الوطنية. وبالتالي، إذا سعى الدفاع عن متهم محال في إطار نظام وطني للحصول على سجلات قضية سابقة هي من وثائق قضيته، وبطبيعة الحال، ليست متاحة للجمهور، فإن معالجة الطلب تكون من اختصاص آلية تصريف الأعمال المتبقية.

وينطبق الأمر نفسه على تغييرات تدابير الحماية، وهلم جرا. وينبغي الانتباه إلى أن محاكمة بعض القضايا أمام محكمة رواندا لا يشكل مطلبا بأنه يجب أن يطلع المتهمون في قضايا أخرى على أرشيف محكمة رواندا حتى يحصلوا على محاكمة عادلة. فأولئك الذين جرت محاكمتهم أمام محاكمنا المحلية لم تُتح لهم هذه الفرصة، ولم يكن ذلك ضروريا أو لازما.

وقد كشفت حكومة رواندا عن أنها تفضل أن يقضي المتهمون الذين أدانتهم محكمة رواندا فترات حكمهم في رواندا، إلا أن تلك الرغبة لم تجد آذانا صاغية حتى الآن، بالرغم من الجهود التي بذلناها بعزم أكيد لتلبية كل الشروط والمعايير الدولية المطلوبة لكي يحق لرواندا إيواء مداني المحكمة. وقامت رواندا، بدعم من أعضاء الأسرة الدولية، باستثمار مواردها في إنشاء البنى التحتية القانونية، والمادية، والمهنية، واللوجستية اللازمة للوفاء بمتطلبات المعايير القضائية العالمية.

وترى رواندا أنه إذا كان لعمل محكمة رواندا أن يحظى بأي أهمية لدى الشعب الرواندي، فيجب أن يقضي بعض المدانين على الأقل فترات حكمهم في البلد الذي ارتكبوا فيه جرائمهم. فمن شأن ذلك أن يبدي إلى حد كبير أهمية المساءلة الدولية بطريقة يستطيع معظم الروانديين فهمها وتمثلها.

وفي الختام، أحيي، نيابة عن حكومتي، ممثل السويد، الذي قال متكلما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي: ''إننا نلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها رواندا لتلبية المطالب المتعلقة بحق الحصول على محاكمة عادلة''.

السيد هوخا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تقديرنا لعمل محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا، ولرئيسيهما القاضي باتريك روبنسون والقاضي تشارلز مايكل دينيس بايرون. نحن جميعا متفقون على أن عمل المحكمتين خلال السنوات الماضية، كان، ولا يزال، ذا أهمية حيوية في خلق إرث للمستقبل في العدالة الجنائية الدولية والقانون الدولي ككل.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل السويد نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، أود، بصفتي الوطنية، أن أؤكد على ما يلي.

تدعم ألبانيا بقوة كل الجهود الهادفة إلى تعزيز العدالة الجنائية الدولية. إذ علينا أن نضمن خضوع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة للمساءلة، وتقديمهم إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نحيي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على دورهما الذي لا بديل له في مكافحة الإفلات من العقاب، تنفيذا لولاية كل منهما، ولإرسائهما، في الوقت نفسه، معايير العدالة الدولية خدمة للسلم والأمن.

وتدعم ألبانيا جهود المحكمتين للفراغ من عملهما في أقرب وقت، ولإكمال استراتيجية الإنجاز بمقتضى قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، من خلال اتخاذهما تدابير ملموسة لتعزيز فعالية المحاكمات. ويجب أن تحصل المحكمتان على الدعم الكامل من مجلس الأمن والمجتمع الدولي لأجل المزيد من الجدية والفعالية في محاكمة بقية المتهمين الهاربين وتحقيق العدالة بحقهم.

ومن ناحية أخرى، نحن نعتبر إحالة بعض القضايا إلى المحاكم الوطنية المختصة جزءا مهما من استراتيجية الإنجاز. وفي هذا الصدد، نرحب بالتحسينات التي تم إدخالها على المؤسسات القضائية المحلية حتى تضطلع بمحاكمة المتهمين من المستويين الأدنى والمتوسط في المناطق المعنية. ونحيط علما بالجهود التي بذلتها رواندا في سبيل الوفاء بكل النقاط المرجعية المتعلقة بعدالة المحاكمات.

لقد وقّعت ألبانيا على اتفاقية مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وعرضت تقديم مرافق سجونها لكي يقضي الأشخاص المحكوم عليهم فترات سجنهم في ألبانيا، ما يعد تدبيرا ملموسا لدعم محكمة يوغوسلافيا.

وتعتبر ألبانيا أن إلقاء القبض على بقية المتهمين الهاربين – مثل راتكو ملاديتش، وغوران هادزيتش، بالإضافة إلى فليسيان كابوغا – يجب أن يظل أولوية قصوى لإكمال عمل المحكمتين بنجاح. وندعو دول المنطقة، خاصة تلك التي يُخشى أن يكون المتهمون الهاربون يتجولون فيها بحرية، إلى التعاون التام مع المحكمتين وتقديم كل الدعم الممكن لهما. وإلقاء القبض على المتهمين الفارين سيسجل نهاية لحقبة مأساوية في تاريخ منطقة البلقان، والمنطقة المعنية في أفريقيا، وفي الوقت نفسه يمهد الطريق للمصالحة الطويلة الأمد. ونحن مدينون في ذلك للضحايا وأسرهم، كما ندين

بذلك لأنفسنا، إذ لن يكون هناك أي سلام أو ازدهار بدون إحقاق العدالة بحسم.

ويود وفدي أن يضم صوته إلى صوت القاضي روبنسون في الإعراب عن شواغله بشأن تعويض الضحايا. ونحن نوافق تماما على تلك الشواغل والملاحظات، ونعتقد أن الأمر يحتاج إلى المعالجة المناسبة باعتباره من الأمور المهمة لإحقاق العدالة.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعرب، أولا، عن امتناني لرئيسي المحكمتين على تقريريهما.

لقد أدت المحكمتان، اللتان شكلهما مجلس الأمن كمحكمتين مؤقتتين قبل أكثر من ١٥ عاما، بلا شك، عملا كبيرا في سبيل تقديم الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم دولية على أراضي يوغوسلافيا السابقة ورواندا إلى العدالة. ويظهر تاريخ إنشائهما أن مجلس الأمن كان ينظر إلى عملهما في سياق أوسع، باعتبارهما أحد التدابير المصممة بهدف المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وبهدف تسوية الحالة بعد انتهاء الصراع في المنطقتين. وبحكم طبيعتها لا تستطيع المحكمة المخصصة الدولية، ولا ينبغي لها، أن تحل محل المحاكم القائمة في البلدان المختلفة.

إن الموقف المبدئي للاتحاد الروسي هو أن تتقيد المحكمتان بالإطار الزمني لاستراتيجية الإنجاز. وينبغي لكلتا المحكمتين أن تتخذا من الإطار الزمني الذي حدده لهما مجلس الأمن مرشدا لهما، وأن تبذلا غاية وسعهما لضمان أن ينتهي عملهما الرئيسي آخر عام ٢٠١٠.

وللأسف فإن مضمون التقريرين يشير إلى أن المحكمتين، لأسباب متباينة، تقدمان توقعات مخيبة للآمال بشأن مراعاة الإطار الزمني. وهكذا مدد قرارا مجلس الأمن ١٨٧٧ (٢٠٠٩) و ١٨٧٨ (٢٠٠٩) عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ونشدد هنا على الطبيعة الاستثنائية لهذا الإجراء الذي أملته ضرورة الوصول بالقضايا التي يجري النظر فيها إلى نهايتها المنطقية.

ونرحب بجهود المحكمتين لتحديد مكان المتهمين الفارين من العدالة. وفي هذا السياق، ننوه بنجاح محكمة رواندا، التي استطاعت، بالتعاون مع الشرطة الدولية (الإنتربول)، وأجهزة إنفاذ القانون في عدد من الدول، أن تلقي القبض على اثنين من المتهمين خلال الأشهر القليلة الماضية. ونشاطر المجتمع الدولي قلقه من أن اثنين من المتهمين في ملفات محكمة يوغوسلافيا السابقة لا يزالان فارين، بالإضافة إلى ١١ متهما في ملفات محكمة رواندا.

غير أنه ينبغي ألا تستغل الصعوبات الفعلية في العثور على الفارين وإلقاء القبض عليهم لإطالة أمد عمل المحكمتين لأجل غير مسمى. فإكمال عمل المحكمتين يرتبط ارتباطا وثيقا بإحالة القضايا إلى الولاية القضائية الوطنية، وهو الهدف الرئيسي لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ومن دواعي الأسف أن المحكمتين تتعاملان مع المسألة بحذر لا يستند دائما إلى أسس سليمة. ونحن ندعوهما إلى تنشيط آلياتهما لجعل المحاكم الوطنية تتولى أمر القضايا العالقة.

وفي هذا السياق نلاحظ العمل الذي تؤديه المحكمتان لتطوير الإمكانيات لنقل خبرتهما المتراكمة إلى المحاكم المحلية وإجراء بحوث قانونية مما سيتيح تكييف السوابق الدولية وتطبيقها في إجراءات المحاكم الجنائية الوطنية. ونشجع أيضا جهود المحكمتين الرامية إلى تسريع وتيرة العمليات القضائية ومحاولة ترشيد عمل المحكمتين من أجل النظر بالتوازي في عدد من القضايا.

سيتعين على الجمعية العامة واللجنة الخامسة مناقشة واعتماد مشاريع قرارات في هذا العام بشأن ميزانية المحكمتين

لفترة السنتين المقبلة. ونعتقد أنه، في خضم الأزمة المالية العالمية، ينبغي استرعاء انتباه المحكمتين إلى الحاجة إلى الالتزام بحدود الميزانية المبينة وإلى أن تراعيا في نفقاتهما المقبلة الحاجة إلى الحفاظ على إرثهما، وبخاصة محفوظاتهما، وتحويل نفسيهما إلى آليتين للتعامل مع اختصاصاتهما المتبقية.

السيد مهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكر القاضي تشارلز مايكل دنيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والقاضي باتريك ليبتون روبنسون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على تقديمهما تقريريهما السنويين إلى الجمعية العامة. وتقدر تنزانيا قدرتهما على قيادة المحكمتين وكفالة الوفاء بمقاصد إنشائهما وفاء تاما.

وفضلا عن ذلك، نشيد بجهود الرئيسين في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز للمحكمتين ونعرب عن دعمنا القوي لعملهما الهام في إنهاء الإفلات من العقاب في أفريقيا والعالم أجمع. وتثبت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة دورهما الهام في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون. وتظهران أيضا أنه لا يمكن التغاضي عن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والجرائم الأخرى بموجب القانون الدولي وأن مرتكبي هذه الفظائع يجب أن ينالوا جزاءهم.

وبصفة تنزانيا الدولة المضيفة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإنها تواصل الاضطلاع بواجبها الأصيل في ضمان تنفيذ أنشطة المحكمة بسلاسة. ويتخذ ذلك الدعم شكل توفير ترتيبات لوجستية وإصدار تأشيرات الدخول والتصاريح والنظر في الإعفاءات الضريبية الواجبة وكفالة أمن مقر المحكمة وأمن موظفيها.

ونعرب عن تعازينا بخصوص أحد القضاة الذي وافته المنية في تنزانيا. وقد أجريت تحقيقات بالشكل السليم وجرى إبلاغ الأمم المتحدة ووطن القاضي بنتائجها.

وتؤكد تنزانيا مجددا التزامها بمواصلة الاضطلاع بمهامها بصفتها الدولة المضيفة للمحكمة لحين استكمال عملها في السنوات القليلة المتبقية.

بعد الاطلاع على تقريري المحكمتين إطلاعا شاملا، نحيط علما مع التقدير بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في كفالة الوفاء بأغراض إنشائهما بشكل كامل. وتنزانيا تدرك الصعوبات التي تواجه المحكمتين، على النحو المعبر عنه في التقريرين المعروضين علينا، ونحن مستعدون لمواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للتغلب على أي عناء أو صعوبات قد تكون مستمرة.

ندرك جميعا أن سير إجراءات المحكمة بسلاسة، وبالتالي تحقيق العدالة لكل من بُرئت ساحتهم ومن أدينوا، يتوقف بدرجة كبيرة على التعاون والمساعدة المتبادلين بين الدول الأعضاء. ونحيط تنزانيا علما بقلق بالعقبات التي تواجهها المحكمة بخصوص نقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم إلى دول ثالثة ونقل الأشخاص الذين أدينوا لقضاء مدة عقوباتهم. وبما أن المحكمة من صنع أيدينا وبما أننا نرغب في كفالة تحقيق أهداف العدالة وذلك هدف مشترك لنا، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى التعاون معها بقبول الأشخاص المدانين لقضاء مدة عقوباتهم في مرافق الاحتجاز التابعة لتلك الدول في إطار تقاسم المسؤولية الدولية.

ونلاحظ بقلق أن عددا من الفارين ما زالوا طلقاء في منطقتنا ولم يواجهوا العدالة بعد في جرائم يقال إنها ارتكبت في رواندا. وندعو الدول الأعضاء في منطقتنا التي يقال إن أولئك الفارين موجودون في أراضيها إلى التعاون مع المحكمة بالمساعدة في إلقاء القبض عليهم ونقلهم بأسرع ما يمكن

لمواجهة العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا. ونشيد بالجهود والمبادرات التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا لاعتقال ونقل الفارين الذين ألقي القبض عليهم في هذين البلدين قبل أسبوعين، والموجودين حاليا بالفعل في أروشا حيث سيواجهون العدالة أمام المحكمة.

بينما تنفذ المحكمة الآن استراتيجيتها للإنجاز، تظل مسألة صيانة محفوظاتها واستكمال وظائفها المتبقية مهمة أهمية قصوى. وتترانيا راغبة ومستعدة لمواصلة استضافة محفوظات المحكمة بنفس الإخلاص والالتزام اللذين أبديناهما طوال فترة عمل المحكمة منذ إنشائها قبل أكثر من ١٠ سنوات. ونعتقد اعتقادا قويا بأن الهياكل الأساسية الموجودة بالفعل تجعل من أروشا مكانا مثاليا للاحتفاظ بسجلات المحكمة بوصفها مؤسسة مهمة لتعلم التاريخ لمصلحة الأجيال المقبلة في المنطقة دون الإقليمية وفي القارة الأفريقية بأسرها. وقد أتيحت محفوظات المحكمة بالفعل للكثير من الجامعات في منطقتنا وهي جزء لا يتجزأ من بناء قدرات الأجيال المقبلة من المحامين في منطقتنا وتدريبهم.

لقد اختار الاتحاد الأفريقي تترانيا مقرا للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب. والقضايا التي ستنظر فيها المحكمة سوف تستفيد استفادة لا حد لها من سوابق القضايا التي نظرت فيها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا ومن سوابق الأحكام التي أصدرتها.

وإننا نتابع باهتمام المداولات التي يجريها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية التابع لمجلس الأمن، والذي ترأسه النمسا، بخصوص إنشاء آليات معنية بالمسائل المتبقية للمحكمتين. ونثق بأن الحفاظ على المحفوظات والوصول إليها سيؤخذان في الحسبان لدعم نجاح آليات مثل المحكمة الجنائية الدولية. وستوفر تجربة المحكمة الأفريقية، المصانة في المحفوظات في أروشا بتترانيا، مرافق جاهزة لدعم المحكمة الجنائية الدولية إذا ما كانت تلك إحدى توصيات الفريق العامل غير الرسمي.

الرئيس: هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البندين ٧٣ و ٧٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.